معيار التدقيق الدولي (رقم 240) بعنوان: مسؤوليات المدقق المتعلقة بالإحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية

صدر معيار التدقيق الدولي رقم (240) عام 1997 بعنوان "الغش والخطأ"، والذي حمل الإدارة مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ. وفي عام 2001 تم إجراء بعض التعديلات عليه ليصبح معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعنوان "مسؤولية مدقق الحسابات في اعتبار الغش والخطأ خلال تدقيق البيانات المالية"، حيث يكون هذا المعيار ساري المفعول لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي تنتهي في 29حزيران 2002 أو بعد هذا التاريخ، وقد حمل هذا المعيار مسؤولية منع واكتشاف الخطأ والغش لإدارة الشركة والأشخاص المكلفين بالحوكمة بينما كانت هذه المسؤولية في المعيار الصادر عام 1997 محصورة فقط على عاتق الإدارة. وفي عام 2004 تم تعديل عنوان هذا المعيار ليصبح "مسؤولية المدقق في اعتبار الغش عند تدقيق البيانات المالية"، أي تم حذف كلمة "الخطأ"، ولم يتم توسيع مسؤولية مدقق الحسابات في هذا المعيار، وكانت أن أغلب التعديلات بسيطة تتمثل في إضافة إرشادات وبعض المفاهيم لتحسين الأساس الذي يعتمد عليه مدققو الحسابات عند أدائهم لعملهم. وفي عام 2007 تم إصدار هذا المعيار المعاد صياغته عام 2004 والذي تم إرجاء تاريخ نفاذه للفترات التي تبدأ في 15 كانون الأول 2009 أو بعد ذلك.

1. تعريف الخطأ في التقارير المالية:

أشار(الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين) ضمن معيار التدقيق الدولي رقم (240) أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية. كما أشار أنه بالإمكان أن تنشأ الأخطاء في البيانات المالية إما بسبب الاحتيال أو الخطأ، وبأن العامل الذي يُميِّز بين الاحتيال والخطأ هو ما إذا كان الإجراء الأساسي الناجم عن الخطأ في البيانات المالية **مقصود أو غير مقصود**.

2. أنواع الخطأ في التقارير المالية:

تقسم الأخطاء من حيث قصد الارتكاب إلى أخطاء مقصودة وأخرى غير مقصودة، كما تُقَسَّم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية:

- **أخطاء الحذف (السهو)**: يُمكن أن تُرتكب إما عن قصد أو عن غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يُؤثِّر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين والدائن. أما الحذف أو السهو الجزئي يُمكن اكتشافه بسهولة لأنه يُؤدِّي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ؛
- **أخطاء ارتكابية**: تظهر أثناء عملية النقل من المستندات أو تجميع القيود في الصفحات المختلف؛
- **أخطاء فنية (أخطاء تطبيق المبادئ)**: هي تلك الأخطاء التي تحدث نتيجة عدم فهم المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها، مثل هذه الأخطاء تنتج عند التسجيل في دفتر اليومية دون إتباع المبادئ

المحاسبية كالخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي، عدم احتساب اهتلاك الأصول الثابتة، عدم تكوين احتياطات. وهذه الأخطاء لا تُؤثِّر على توازن ميزان المراجعة لذلك يجب على المدقق بذل عناية حتى يستطيع اكتشافها عن طريق الرجوع إلى المستندات وتحليل الأرقام ومقارنتها مع أرقام السنوات السابقة وكذلك عن طريق الاستفسار من الموظفين؛

- **أخطاء متكافئة (معوضة):** يتطلب هذا النوع من الأخطاء عناية كبيرة من المدقق وذلك لعدم تأثيرها في توازن ميزان المراجعة. وقد يكون الخطأ المتكافئ في حساب واحد أو في حسابين مختلفين، مما يؤدي لاختلاف أو خطأ في صحة أرصدة الحسابين وبالتالي في الحسابات الختامية؛
- **أخطاء كتابية:** تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر، مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر، وفي هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة. وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين بدلاً من الجانب الدائن، وفي هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه.

3. تعريف الغش (الاحتيال) في التقارير المالية:

عرّف (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) الغش أو الاحتيال بأنه: "فعل مقصود يُؤدِّي إلى أخطاء مادية في البيانات المالية التي تخضع لتدقيق الحسابات". كما عرّف (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين) ضمن معيار التدقيق الدولي رقم (240) الغش بأنه: "فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية". وعلى الرغم من أن الغش مفهوم قانوني واسع، فإن المدقق مهتم بالأفعال والتصرفات الاحتيالية والتي تسبب تحريفات مهمة في التقارير المالية، ويمكن أن ينظر إلى الغش على أنه تلاعب كما أن التلاعب والغش مصطلحان مترادفان يُعبِّران عن التدخل المقصود من جانب الإدارة في عمليات القياس والإفصاح عن الأحداث المالية خارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والذي يؤدي إلى تضليل القوائم المالية.

4. أنواع الغش في التقارير المالية:

يمكن تمييز نوعين للغش في التقارير المالية، يتمثلان في التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول، والذين يرتبطان بمسؤوليات المدقق عند اكتشاف التحريفات الجوهرية.

- **التقرير المالي الاحتيالي أو المُضلِّل:** يُعرف بأنه عبارة عن التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين، وتتضمن معظم حالات التقرير المالي الاحتيالي عادة التحريف العمدي للقيم وليس الإفصاحات. مثال ذلك ما قامت به شركة "**World Com**" بالولايات المتحدة من رسملة مبالغ ضخمة تُقدَّر بالمليارات واعتبرتها أصول ثابتة بدلا من تسجيلها كمصروف وهو نوع من التحايل أدى اكتشافه إلى سقوط الشركة وافلاسها وضياع حقوق مساهميها؛

- **اختلاس الأصول:** يُمثِّل اختلاس الأصول الغش الذي يتضمن سرقة أصول الشركة، وفي كثير من الحالات فإن القيم المتضمنة لا تكون جوهرية أو ذات أهمية للقوائم المالية، ومع ذلك فإن خسارة أصول الشركة تُمثِّل مجال اهتمام رئيسي للإدارة، ولاشك أنه من الأرجح أن حد الأهمية النسبية المستخدم عن طريق الإدارة للغش سيكون أقل تماماً من حد الأهمية النسبية المستخدم عن طريق المدقق لأغراض التقرير المالي. وهذا النوع من الغش يسمى أحيانا بغش العاملين وموظفي التنظيم لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش.

ويعتبر غش الإدارة من أعقد أنواع الغش وأخطرها وذلك لعدة أمور من أهمها: طبيعة مرتكب هذا الغش ألا وهو الإدارة من حيث المكانة التي تشغلها وقدرتها على تجاوز نظم الرقابة الداخلية، مما يجعلها أكثر قدرة على إخفاء هذا الغش. وأيضا تكمن خطورة هذا النوع من الغش في الخسائر الناجمة عنه مقارنة بالأنواع الأخرى من الغش. ويُرتكب غش الإدارة بصفة خاصة من خلال ما يلي:

- التلاعب أو تزييف أو تغيير السجلات المحاسبية أو البيانات التي تحتويها المستندات المؤيدة للمعلومات التي تعرضها البيانات المالية؛
- سوء عرض أحداث أو عمليات أو معلومات هامة أخرى أو تعمد إغفال الافصاح عنها؛
- تعمّد استخدام التقدير الشخصي الخاطئ لبعض الأرقام المحاسبية التي تعتمد بصفة أساسية على التقدير الشخصي للإدارة؛
- تعمّد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية المتعلقة بتحديد القيم أو التصنيف أو طرق العرض والإفصاح.

أما عن مصادر المعلومات التي تُساعد مدققي الحسابات الخارجيين في الحكم على مخاطر الغش فيمكن تلخيصها في الآتي:

- معلومات يتم الحصول عليها من خلال التواصل بين أعضاء فريق التدقيق فيما يتعلق بمعرفتهم عن الشركة وعن ظروف الصناعة التي تعمل فيها الشركة، والحالات محل الشبهات في التحريف الجوهري؛
- الاستفسار من الإدارة حول وجهات النظر المختلفة حول احتمالات الغش والتلاعب ومدى توفير الأدوات الرقابية اللازمة للحد من مخاطر غش محددة؛
- إجراءات الفحص التحليلي التي يُجريها مدقق الحسابات الخارجي خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لتحديد ما إذا كان هناك علاقات أو نسب مالية غير عادية أو مثيرة للشكوك؛
- أي معلومات أخرى مثل تلك التي اعتمد عليها مدقق الحسابات في اتخاذ قرار قبوله للتدقيق مع العميل أو التجديد معه، ومعلومات الفحص المحدودة للقوائم المالية.

إن خطر تجاهل المدقق للأخطاء – مهما كانت صغيرة – في بداية عملية التدقيق يمكن أن تؤدي بالمدقق إلى عدم الكشف عن عمليات الغش في التقارير المالية في مراحل متقدمة، وبما أن المدقق محكوم بمعايير التدقيق، فلا يستطيع تجاهل الأخطاء المادية أو غير المادية والتي تدل على ارتكاب الغش. وبناءً عليه، فعلى فريق التدقيق التركيز على المفاهيم التالية عند اكتشافهم للأخطاء:

- ✍ طريقة إيصال الخطأ المكتشف للعميل (المسؤولين في الإدارة العليا) وفقاً لمعايير التدقيق للحصول على استجابة فعّالة من قبله؛
- ✍ اختيار النهج الأكثر ملاءمة في جمع كل الحقائق لغايات تحديد جميع العناصر والتعرف على الآثار المترتبة على الخطأ المكتشف أو على دلائل الغش في التقارير المالية، أو للحصول على تأكيدات معقولة بعدم وجود أي أثر مادي نتيجة هذا الخطأ؛
- ✍ الآثار المترتبة – إن وجدت– على الجوانب الأخرى لتدقيق الحسابات الحالية وتدقيق الحسابات للسنوات السابقة؛
- ✍ أي قضايا قانونية أو تنظيمية والتزامات بالإفصاح عن البيانات المالية، والحاجة إلى استشارة مستشارين قانونيين قبل مناقشة الخطأ المكتشف مع أطراف ثالثة.

وتمتد مسؤولية المدقق عن الغش ذات الأثر الهام إلى الرأي الذي يُبديه في تقرير التدقيق، ويجب تعديل القوائم المالية إذا كان ضرورياً أو إبداء رأي متحفظ أو معاكس (سلبي). فمثلا، إذا اكتشف المدقق أن كميات كبيرة من البضاعة التي سجلت كمبيعات تم سرقتها بدلا من شحنها للمشترين، يترتب على ذلك أن جزءًا كبيرًا من حسابات المدينين المسجلة غير موجودة (وهمية)، وفي هذه الحالة يجب أن يُصِرّ المدقق على ضرورة إصدار قوائم مالية معدلة تظهر قيما أقل للمبيعات وحسابات المدينين، وإذا رفض العميل إصدار قوائم مالية معدلة فيجب عليه عدم إبداء رأي نظيف في هذه القوائم. وأحيانا قد لا يُسمح للمدقق أو قد لا يكون قادِراً على تنفيذ إجراءات التدقيق الضرورية لاستنتاج ما إذا كان الغش المحتمل يُؤثِّر تأثيراً جوهرياً على التقارير المالية. في مثل هذه الحالات يجب على المدقق:

- الامتناع عن إبداء الرأي في التقارير المالية أو إبداء رأي متحفظ بشأنها؛
- تقرير نتائج الغش المحتمل إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

وإذا رفض العميل الامتناع عن إبداء الرأي أو الرأي المتحفظ، بسبب الظروف المبينة أعلاه، فيجب على المدقق الانسحاب من عملية التدقيق.